

## زبدة الأصول

[ 96 ] الحكم عليه. انما الاشكال في موردين، احدهما: فيما إذا كان الاثر مترتبا على الزمان كالיום مثلا، بنحو مفاد كان وليس الناقصتين كما إذا شك في ان الزمان الحاضر من الليل أو اليوم، ومنشأ الاشكال عدم وجود متيقن سابق في البين، ضرورة ان الزمان الحاضر حين حدوثه، اما من الليل أو النهار، فليس كونه من احدهما متيقنا حتى يستصحب بقاءه، واثباته باستصحاب نفس الليل والنهار، متوقف على القول بحجية الاصول المثبتة. ثانيهما: فيما إذا كان الزمان مأخوذا قيدا للمتعلق كما في الموقفات من جهة ان استصحاب بقاء اليوم أو شهر رمضان مثلا لا يثبت وقوع الظهر أو الصوم في اليوم أو شهر رمضان وفي وقته، إذ غاية ما يثبت به، بقاء ذات اليوم لاكون هذا الزمان متصفا باليومية، ولا ان صلاة الظهر الواقعة فيه، واقعة في اليوم، فلا يحرز به وقوع الواجب في الزمان الذي اخذ طرفا له وقيدا للواجب، فلا يحرز الامتثال، نعم هو لازم عقلي لبقاء اليوم، ولكن لا نقول بحجية الاصل المثبت، وبالجملة غاية ما يثبت بالاستصحاب بضم الوجدان الى الاصل، هو وجود الفعل عند وجود وقته، واما كونه واقعا في وقته فلا يثبت به. ولذلك عدل الشيخ الاعظم عن استصحاب الزمان الى استصحاب الحكم. والمحقق الخراساني عدل الى استصحاب نفس المقيد، وسياتي الكلام فيهما. ولكن التحقيق انه يمكن دفع الاشكال بوجهين، احدهما: ان الزمان إذا كان شرطا للحكم خاصة، لا محالة يكون مأخوذا بنحو مفاد كان التامة، إذ اعتبار وقوع الفعل في زمان مخصوص الذي هو مفاد كان الناقصة، انما يكون متاخرا عن التكليف وواقعا في مرحلة الامتثال، فكيف يعقل ان يكون شرطا للتكليف المتقدم عليه رتبة، واما إذا كان مأخوذا في المتعلق وقيدا له، فيمكن ان يؤخذ بنحو مفاد كان التامة كما في غيره من الزمانيات التي يعبر عن ذلك فيها باعتبار اجتماعها في الزمان، من دون اعتبار شئ آخر، ونعبر عن في المقام باعتبار وجود الفعل والزمان في الخارج، ويمكن ان يؤخذ بنحو مفاد كان الناقصة بان يعتبر زايذا على ذلك الطرفية وحيثية وقوع الفعل فيه. لا يقال: ان الوقت ليس عرضا للفعل الواقع فيه، بل هما موجودان مستقلان

---